

امتداد البحث عن معاني الامر والوجوه الواقعة في مجال سرد المعاني المتعددة للفظ موضوع

اذا ذكرت للفظ معان فالواق لا يخلو من وجوه:

۱. كل ما ذكر من المفاهيم كان معنى حقيقيا له في الواقع من دون ارجاع بعض الى بعض بوجه. و هذا ما هو المشهور بالاشتراك او الاشتراك اللفظي.
۲. نفس الصورة و كان بعضها معنا حقيقيا و بعضها معنا مجازيا.
۳. كان ما ذكر معاني له مصداقا لمعنى واحد (او معنيين او اكثر^۱) على وجه يرجع بعضه الى بعض و هذا ما هو المشهور بالمشترك المعنوي . و امثلة ذلك كثيرة كما ان الخلط فيه ايضا كثير كبير. و من امثله ما ذكر في مادة «امر».
۴. لم يكن اى واحد من المفاهيم المذكورة معاني للفظ معاني له بل كان معنى اللفظ شيئا آخر و ما ذكر كذلك فهو من مناسبات اصل المعنى! من باب المثال قال ابن منظور: «القرء و القرء: الحيض و الطهر و ذلك ان القرء الوقت فقد يكون للحيض و الطهر . قال ابو عبيد: القرء يصلح للحيض و الطهر»^۲ و لذلك امثلة كثيرة تجدونه بالتبع في متون اللغة؛ فتامل.
۵. كانت المعاني كلها او بعضها من دواعي المتكلم في استعماله اللفظ لا من معانيه! و مثال ذلك: ما ذكره بعضهم من معاني صيغة الامر مع ان الواقع ليس كذلك^۳ و من الذين خلط بين الظاهرتين ابن هشام الانصارى. فغفل تارة و تنبه اخرى . فمن مواضع خلطه قوله في اوائل كتابه حيث قال : «قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتد لثمانية معان: احدها التسوية... الثاني الانكار الابطالي ...الثامن الاستبطاء»^۴.

و لا ريب في ان ما ذكر معاني للهمزة ليس من معانيها حتى مجازها، بل الهمزة استعملت في مجال بحثه في شيئين: احدهما التسوية و ثانيهما الطلب لكن لا بداعي طلب الفهم بل بداعي الانكار ابطالا او توبيخا و التقرير و التهكم و الامر و التعجب و الاستبطاء (بل و غيرها) .

و الجدير بالذكر ان المعنى الراجع اليه سائر المعاني ان كان واحدا فالمورد من مصاديق المشترك المعنوي فحسب و ان كان متعدد فالمورد من مصاديق المشترك المعنوي و اللفظي و هذا واضح.

و من مواضع تنبيهه مقاله في البحث عن «او» و «قد» ولكنه لم يستقر على تنبيهه.

۱. سنشير الى توضيح لذلك.

۲. لسان العرب، ج ۱، ص ۱۳۰.

۳. لاحظ كفاية الاصول، ج ۱، ص ۱۰۲ و ۱۰۳.

۴. مغنى اللبيب، الباب الاول، ص ۶ و ۷.

تنبيه

قد يقال: ان في الوجوه و الصور صورة اخرى و هي ما ذا كانت المعاني المذكورة للفظ من «موارد الاستعمال» لا من «موارد الوضع» و ذلك كالمذكور معاني للحروف الجارة فتذكر من باب المثال معاني للباء من اللصاق و الاستعانة و السببية و الظرفية و هكذا فتتعين في «مررت بزيد» و «فامسحوا برؤوسكم» اللصاق و في «كتبت بالقلم» الاستعانة و الآلية و هكذا مع ان هذه المعاني موارد استعمالات لهذه اللفظة و بعضهم في اصراره على ذلك ذهب الى حدّ ان قال: ان الحروف الجارة لا معاني لها بل هي علامات كعلامة النصب و الرفع و الجر و ليست بالالفاظ الموضوعية.

ولكنّ المقال في موضع تفسير و توضيح كما قد عرفت في ما سبق. و الحق ان ما ذكر معاني لها من معانيها و هي من قبيل الاول. نعم للقول بالتحديد في معاني الحروف الجارة - كما عليه نحو البصرة في مقابلة نحو الكوفة - مجال واسع ذكرناه في مجالته المناسبة.^٥

رجوع آخر الى معاني مادة الامر

بالنسبة الى مادة الامر ذكرت معاني تبلغ الى الاثنين و العشرين. و في تعيين الاصل منها عن غيره خلاف فجعل الخراساني الاصل منها: الطلب في الجملة و الشيء في حين جعله صاحب الفصول الطلب و الشأن و آخر جعله «الواقعة التي لها اهمية في الجملة».^٦

و من عجائب الصنع ما صنعه المحقق النائني في المجال الراهن حيث قال - بعد جعله الاصل الواقعة التي لها اهمية- : «يمكن ان يقال : ان الامر بمعنى الطلب ايضا من مصاديق هذا المعنى الواحد فانه ايضا من الامور التي لها اهمية فلا يكون للفظ الامر الا معنى واحد يندرج فيه كل المعاني المذكورة و تصور الجامع القريب بين الجميع و ان كان صعباً الا انا نرى وجدانا ان الاستعمال في جميع الموارد بمعنى واحد و معه ينتفي الاشتراك اللفظي».^٧

نقول: قد يقال: لا تجتمع صعوبة تصور الجامع مع كون المسألة وجدانية و ان المعنى واحداً! و لم يقم المحقق النائني استدلالاً لاثبات ما ذكره من الوجدان و القول باستغناء الامر الوجداني للاستدلال في موضع ردّ و نقاش و لا سيما بعد النقاش في صغراه.

٥. لاحظ سلسبيل في اصول التجزئة والاعراب.

٦. اجود التقريرات، ج ١، ص ٨٦.

٧. المصدر، ص ٨٦ و ٨٧.